

# أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

## والآفاق المحتملة



محرر

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أسامة حمدان	أحمد خليفة	د. إبراهيم شرقية
د. عبد الحميد الكيالي	رفعت شناعة	د. حسين أبو النمل
د. محسن محمد صالح	أ. د. مجدي حماد	د. ماهر الطاهر
	وائل أحمد سعد	



## **الفصل الثامن**

**التأثير الإسرائيلي على صناعة القرار  
الفلسطيني وإمكانيات تهييده**



# التأثير الإسرائيلي على صناعة القرار الفلسطيني وإمكانات تحييده

د. عبد الحميد الكيالي\*

## مقدمة:

تكمّن فرادة الحياة السياسية الفلسطينية في أنها تمحورت منذ قرن أو يزيد على مواجهة المشروع الصهيوني، ومساغيه المستمرة لاحتلال الأرض الفلسطينية، وهو الأمر الذي تمّ على مراحل متلاحقة ومتكاملة، وأخذ صيغاً مختلفة، توسلت أساليب متنوعة، وتوزعت على امتداد الزمن من القوة العسكرية العنيفة والمباشرة إلى الأساليب الناعمة والملتوية.

ولذلك، كان القرار السياسي الفلسطيني دائماً ملزماً بالاستجابة لتحدي المشروع الصهيوني القائم على إلغاء الآخر، من خلال قرارات سياسية فلسطينية معاكسة، هدفها منع هذا المشروع الاستتصالي من تحقيق أهدافه، أو استعادة كلية أو جزئية لما كان احتله من أرض الفلسطينيين وما سلبه من حقوقهم. وعلى هذا، فإن القرار السياسي، لكل من الطرفين المتصارعين، الفلسطيني والإسرائيلي، هو الوجه المعاكس لقرار الطرف الآخر، في صراع وجود يدور حول الهدف نفسه، وهو: ملكية وهوية الأرض الفلسطينية. ومن هنا، فإن التأثير الإسرائيلي على صناعة القرار الفلسطيني هو شأن واقع لا محالة. وقد مرّ ذلك بطورين مختلفين نوعياً: الطور الأول بقي سائداً حتى اتفاقات أوسلو سنة 1993؛ حيث قامت العلاقة بين القرارين الفلسطيني والإسرائيلي على قاعدة المواجهة، والتكيف المتبادل، بغرض تعظيم القوى، من أجل كسر إرادة الخصم، وجعله يذعن لمطالب عدوه. أما الطور الثاني، والذي بدأ مع اتفاقات أوسلو، واعتمد خيار التسوية السياسية مع "إسرائيل"، وشهد تحولاً نحو المصالحة والتعايش والتعاون. وقد كانت أولى فصوله اتفاقات كامب ديفيد، وصولاً إلى أوسلو، التي مثلت استسلاماً

\* باحث متخصص في الشؤون الإسرائيلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان.

لإرادة العدو، الذي صاغ اتفاقاً على مقياس ميزان القوى السائد بين الطرفين، وكان على نحو أو آخر تشريعاً للاحتلال الإسرائيلي، الذي سعى ليحقق من خلال أوصلو، أي بالوسائل الناعمة، ما كان يبتغيه بالقوة من خلال احتلاله المباشر.

إذا كان لنا إيجاز التبدل الذي حدث بين الطورين المشار إليهما، فهو انتقال العلاقة بين القرارين الإسرائيلي والفلسطيني من طور المواجهة، حتى وإن لم تكن متكافئة، وتدخل كل طرف في قرار الآخر بغرض تغييره، إلى طور التزام القرار السياسي الفلسطيني موجبات اتفاقات أوصلو. وهو اتفاق صيغ على نحو يكرس الاحتلال عملياً، مما جعل القرار السياسي الفلسطيني، وفي كل مرة، يُصاغ ليس على مقياس مصالح الشعب الفلسطيني، بل على مقياس مصالح الاحتلال التي اكتسبت قوة قانونية لها طابع رسمي وموثق دولياً. على هذه الخلفية سنتناول "التأثير الإسرائيلي على صياغة القرار الفلسطيني وإمكانات تحييده" خلال فترة أوصلو؛ 1993-2012.

## أولاً: السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الوضع الداخلي الفلسطيني:

عمدت "إسرائيل" للتأثير سلباً على القرار السياسي الفلسطيني إلى انتهاج استراتيجية حيال الوضع الفلسطيني الداخلي انضبطت في إطار جملة من المحددات أبرزها:

أولاً: الإبقاء على الاحتلال من أجل تحقيق مزيد من استيطان الأرض ومصادرتها، كما هو الحال في الضفة الغربية بما فيها القدس، أو من خلال التحكم المباشر أو السيطرة على المعابر والمنافذ البرية والبحرية والجوية، كما هو الحال مع قطاع غزة.

ثانياً: تضافر جهود قوى عديدة، محلية وخارجية، على محاولة إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، بما يخدم بقاء الأخير، أو عدم إزاعه جدياً.

ثالثاً: إجهاض التنمية الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

واصلت "إسرائيل" في تعاملها مع السلطة الفلسطينية في رام الله، احتلالها أراضي الضفة الغربية، خدمة لمواصلة وتكثيف توسعها الاستيطاني ومصادرتها لأراضي

الضفة، مع تركيز خاص جداً على مدينة القدس ومحيطها، بوصفها "العاصمة الأبدية والموحدة" لـ"إسرائيل"، بلغة الموقف الرسمي الإسرائيلي. أما في مجال التنمية الاقتصادية فيلخص الوضع القائم حالياً في الضفة الغربية، خير تلخيص، التقرير الذي كانت أصدرته "منظمة هيومن رايتس ووتش" في نهاية سنة 2010، وهو بعنوان: "تحت حُكم السياسات التمييزية... المستوطنون يزدرون والفلسطينيون يعانون".

أوضح التقرير أن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية تتميز بقسوة ممنهجة ضد السكان الفلسطينيين، وتحرمهم من الاحتياجات الحياتية الأساسية بذرائع أمنية واهية دون سند مشروع لها أو مبررات مقبولة، بينما تُنعم بمختلف الخدمات على المستعمرات اليهودية في الضفة وتصادر الأراضي لصالحها<sup>1</sup>. أدى ما تقدم إلى أن يعيش فلسطينيو الضفة الغربية في "كانتونات" منفصلة أو "معازل جغرافية واقتصادية" مقطعة الأوصال تعمل "إسرائيل" على إعادة تفتيتها وإعاقة تنميتها وإفقارها بحيث لا تعود صالحة للسكن فيهاجر سكانها للخارج، كما هو قائم حالياً.

أبقت "إسرائيل" على حصارها الأمني والاقتصادي لقطاع غزة، على الرغم من انسحابها منه منذ سنة 2005. وقد قامت سياسة الحصار الإسرائيلية هذه على أساس: "لا ازدهار ولا تنمية، على أن لا يتطور الوضع إلى أزمة إنسانية"، وذلك على الرغم من الدعاية الإسرائيلية والغربية، المكثفة والمضللة، بأن الدولة العبرية قد خففت من حصارها للقطاع وسمحت بإدخال كثير من المواد إليه، التي كانت منعت دخولها في السابق، خصوصاً في أعقاب جريمة الاعتداء على أسطول الحرية التركي في 2010/5/31. تشير في هذا السياق إلى أن إحدى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، التي كان سرّبها موقع ويكيليكس المعروف، كشفت بأن "إسرائيل"، في حينه، أخبرت المسؤولين الأمريكيين المعنيين بأنها تهدف إلى إبقاء اقتصاد قطاع غزة على حافة الانهيار، دون أن ينهار بالفعل، وذلك لتجنب حدوث أزمة إنسانية في القطاع، وهو وضع من شأنه أن يضر بـ"إسرائيل"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> انظر: هيومن رايتس ووتش، إسرائيل/الضفة الغربية: فصل وانعدام المساواة، 2010/12/19، في: <http://www.hrw.org/en/news/2010/12/18>

See WikiLeaks: Israel aimed to keep Gaza economy on brink of collapse, *Haaretz*, 5/1/2011,<sup>2</sup> <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/wikileaks-israel-aimed-to-keep-gaza-economy-on-brink-of-collapse-1.335354>

## ثانياً: خلفية التأثير الإسرائيلي على القرار الفلسطيني: اتفاقيات أوسلو:

يعود بنا نقاش موضوع التأثير الإسرائيلي على القرار السياسي الرسمي الفلسطيني إلى اتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس، الذي أبقى الموارد الاقتصادية والسيطرة عليها وجني مكاسبها بيد "إسرائيل"، في حين ترك للسلطة الفلسطينية المشكلات والأعباء ومسؤولية حلها، كما ربط اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة بـ"إسرائيل"؛ فضلاً عن أنه ألزم الفلسطينيين بالتنسيق الأمني مع الإسرائيليين، بما يحفظ "الهدوء" ويقضي على ما يُسمى بـ"الإرهاب"، وهو أمر حوّل السلطة الفلسطينية عملياً إلى "سور واق" و"وكيل" أمني لـ"إسرائيل"، يحميها من غضب الجمهور الفلسطيني.

وبناء عليه، فإن دخول منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم السلطة الفلسطينية، في "عصر أوسلو"، وما نتج عن ذلك من ترتيبات على الأرض منذ توقيع الاتفاق سنة 1993، جعل الجانب الإسرائيلي "الحاضر الغائب" في صناعة القرار السياسي لكل من قيادتي منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. نقول ما تقدم، لأن اتفاقية أوسلو أدت إلى انتقال معظم قيادات "المقاومة" للإقامة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وألزمت المنظمة بعدم اللجوء إلى المقاومة المسلحة، وبإقامة سلطة وطنية يتحكم الإسرائيليون في مدخلاتها ومخارجاتها، وارداتها وصادراتها، وتحويل أموالها وتنقل أفرادها وقياداتها<sup>3</sup>.

أعطى ما تقدم الإسرائيليين فرصاً واسعة جداً لاستخدام أدوات ضغط هائلة على القيادة الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني، من خلال تعطيل مؤسساته واعتقال قياداته وخنقه سياسياً وأمنياً واقتصادياً وتدمير بناه التحتية. وقد أصبح السلوك الإسرائيلي المحتمل محددًا أساسياً في صياغة القرار السياسي الفلسطيني الرسمي، بما في ذلك أمر الوحدة الوطنية الفلسطينية، وما تستدعيه هذه من نقاشات ومفاوضات تقتضيها المصالحة الفلسطينية، وموجبات إعادة ترتيب البيت الفلسطيني<sup>4</sup>.

<sup>3</sup> محسن محمد صالح، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، موقع الجزيرة نت، 2012/9/24، انظر: <http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/5b2e1d67-a219-4038-977a-31357660cabb>

<sup>4</sup> المرجع نفسه.

مع الأسف، لقد جعل اتفاق أوسلو تدخُل "إسرائيل" في القرار السياسي الفلسطيني المتعلق بالسلطة، يتم بموجب اتفاق رسمي جرت صياغته لصالح الاحتلال تماماً.

ترتب على اتفاقات أوسلو نشوء نخبة سياسية فلسطينية في الضفة الغربية، تكونت على هامش السلطة، وعاشت في اغتراب عن الشعب وقضاياها، وذلك في ضوء غياب النظام الديمقراطي والعلاقة السليمة بين المال والسلطة؛ إذ اعتقدت قيادة السلطة الفلسطينية منذ إنشائها بأنه يحق لها أن تحقق الثراء لنفسها ولحلقاتها حولها، وأن تنشئ "سُلالات من أصحاب المناصب الرفيعة"، بل نظاماً كاملاً قائماً على الزبائنية؛ وما قد يترتب عليها من الفساد والإفساد، وذلك على حساب معايير الكفاءة والمهنية والتنمية في الأراضي الفلسطينية، وهو أمر لم يسهم فقط في تدهور الأمن الاقتصادي والاجتماعي، بل في كامل المنظومة الأخلاقية والبنية الاجتماعية، في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، وربما تعدها إلى ما سواها.

وفي هذا الإطار لا يغفل المراقب عن دور الاحتلال الإسرائيلي في تعطيل التنمية المستدامة والحقيقية في الأراضي الفلسطينية، وسعيه إلى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً هامشياً بالاقتصاد الإسرائيلي؛ حيث أفضى بروتوكول باريس، الملحق الاقتصادي لاتفاقات أوسلو<sup>5</sup>، إلى هيمنة "إسرائيل" بالكامل على الاقتصاد الفلسطيني وضمان تبعيته الكلية والبنوية للاقتصاد الإسرائيلي. ومن هنا، فإن "إسرائيل" تستغل قدر استطاعتها، وأحياناً فوق حاجتها، الموارد الطبيعية في الضفة الغربية، من ماء ومقالع ومناجم وأراضٍ زراعية، وذلك على حساب مصالح واحتياجات المواطنين الفلسطينيين<sup>6</sup>.

لقد بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى منتصف سنة 1991 نحو 216 ألف مستوطن. وقد تضاعفت المشاريع الاستيطانية وأعداد المستوطنين

<sup>5</sup> See Gaza-Jericho Agreement, Annex IV, Protocol on Economic Relations between the Government of the State of Israel and the P.L.O., representing the Palestinian people, Paris, 29/4/1994, Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/Gaza-Jericho+Agreement+Annex+IV++Economic+Protoco.htm?DisplayMode=print>

<sup>6</sup> Amira Hass, Someone tell the Palestinians: It's the occupation, stupid!, *Haaretz*, 10/9/2012, <http://www.haaretz.com/news/features/someone-tell-the-palestinians-it-s-the-occupation-stupid-1.463777>



اليهود خلال الفترة الممتدة 1994-2011، فوصل عدد المستوطنين مع نهاية سنة 2011 إلى نحو 540 ألف مستوطن بمن فيهم مستوطنو شرقي القدس<sup>7</sup>.

كما تنافس منتجات "إسرائيل" المستوردة الإنتاج الفلسطيني المحلي منافسة غير متكافئة؛ فهي مثلاً تقدّم الماء للمزارعين الإسرائيليين بسخاء، وبالمقابل فإنها تعمل على إعاقة الزراعة الفلسطينية من خلال أساليب شتى، لعل أهمها تقنين استخدام المياه ورفع كلفته، وهو أمر يؤدي إلى خراب مزارع الخضراوات. وفي ضوء ذلك، يمكن لنا وضع السياسة الإسرائيلية في تزويد البيوت في الخليل وبيت لحم بماء الشرب مرة كل شهر فقط. كذلك فإنه بسبب رفض "إسرائيل" ربط مساكن المواطنين الفلسطينيين في المنطقة (ج) بشبكة الماء، يتوجب على عشرات الآلاف من بينهم شراء الماء بشكل دائم، كما أن ذلك يضطرهم في الصيف إلى شراء الماء بأسعار تبلغ أضعاف الأسعار التي يدفعها "جيرانهم" من المستوطنين الإسرائيليين<sup>8</sup>. أما وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية في رام الله محمد اشتية، فأكد في شباط/فبراير 2011 أن "إسرائيل" تسرق حوالي 600 مليون متر مكعب سنوياً من الموازنة المائية للضفة الغربية والتي تقدر بـ 800 مليون متر مكعب سنوياً<sup>9</sup>.

وفي السياق ذاته تفرض "إسرائيل" على الفلسطينيين أن يتنقلوا عبر طرق التفاقية في كل مدن وقرى وبلدات الضفة الغربية، وهو ما يفرض تكاليف إضافية باهظة على الاقتصاد الفلسطيني، كان يمكن استثمارها في إنشاء مدارس وعيادات وطرق وغيرها. يضاف إلى ذلك أن الدولة العبرية تسيطر على المجال الإلكتروني ومغناطيسي، وتقيد بذلك جدوى وربحية شركات الهواتف المحمولة الفلسطينية وصناعة "الهاي تيك" الفلسطينية<sup>10</sup>.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن "إسرائيل" تمنع الفلسطينيين في قطاع غزة من تصدير إنتاجهم الزراعي والصناعي، كما تمنع الصيادين هناك من الإبحار أكثر من ثلاثة أميال بحرية على خلاف ما نصّ عليه اتفاق أوسلو الذي كان يسمح لها بعشرين ميلاً. وعليه

<sup>7</sup> محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، ص 74.

<sup>8</sup> Amira Hass, *op. cit.*

<sup>9</sup> صحيفة الدستور، عمّان، 2011/2/9.

<sup>10</sup> Amira Hass, *op. cit.*

أصدرت وزارة الاقتصاد الفلسطينية تقريراً أفاد بأن السيطرة الإسرائيلية تسببت بخسارة للاقتصاد في مناطق السلطة في سنة 2010 بلغت 6.8 مليارات دولار أمريكي سنوياً<sup>11</sup>.

وعلى ما يبدو فإن الرقم المذكور للخسارة السنوية ليس إلا جزءاً يسيراً من الخسارة الحقيقية على ما أشار تقدير حديث للموقف نشره مركز الزيتونة بشأن تحديد الكلفة التي يدفعها الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سنوياً جراء الاحتلال. يقول التقدير: ثمة رقم متداول يقول إن خسارة الاقتصاد الفلسطيني سنوياً بسبب الاحتلال، تبلغ 6.8 مليارات دولار، أي أكبر من الناتج المحلي سنة 2012، المقدّر بحوالي ستة مليارات دولار، أي أنه مقابل كل دولار ينتجه الفلسطيني يخسر ما يساويه جراء الاحتلال. توفير الناتج المحلي المهدور، يعني توفير دخل وطني مساو تقريباً، ما يعني أيضاً توفر ضريبة دخل للسلطة تبلغ حوالي مليار دولار سنوياً، تعادل المساعدات الخارجية الموعودة تقريباً<sup>12</sup>.

استناداً إلى قاعدة منهجية سليمة علمياً، يقول تقدير الموقف، إنه إن أمكن "استخراج الرقم الافتراضي الصحيح للناتج الفلسطيني، وبناء عليه يمكن استخراج الفرق بينه وبين الناتج الفعلي، فنكون أمام تقدير الخسارة السنوية". يبلغ الناتج المحلي الافتراضي، قياساً ببلد كلبنان "حوالي 45 مليار دولار، أي سبعة أضعاف الناتج الفلسطيني، الذي يحقق خسارة سنوية تُقدّر والحال هذه بحوالي 40 مليار دولار"<sup>13</sup>، أي حوالي سبعة أضعاف الناتج المحلي السنوي الفعلي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي لا يتجاوز، وفق أحسن التقديرات، سبعة مليارات دولار.

على الرغم مما تحقق لـ"إسرائيل" من مصالح وإنجازات جراء اتفاق أوسلو، فإنها في المقابل لم تسهم في تقديم أي إنجاز حقيقي للسلطة، يمكنها أن تستثمره أمام شعبها. على العكس من ذلك، فقد استمرت الدولة العبرية في بناء المستوطنات، وتقطيع أوصال

*Ibid.* 11

<sup>12</sup> حسين أبو النمل، أزمة المالية العامة الفلسطينية: مداواة العَرَض وإبقاء المَرَض!، سلسلة تقدير استراتيجي (48)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2012، انظر: [http://www.alzaytouna.net/permalink/25381.html#.UifG\\_WeibrQ](http://www.alzaytouna.net/permalink/25381.html#.UifG_WeibrQ)

<sup>13</sup> المرجع نفسه.

الأراضي الفلسطينية، وسياستها في التهويد، كما أبدت في الوقت ذاته عدم جدية في الوصول إلى حلّ سياسي، وبات واضحاً أن ما يمكن أن تقدمه "إسرائيل" في إطار أيّ تسوية سياسية لا يمكن أن يرقى إلى الحد الأدنى الذي يطالب فيه أكثر الفلسطينيين "اعتدالاً".

يستهدف التأثير الإسرائيلي - الصهيوني الوعي الفلسطيني في المجمل، فهو يسعى إلى دفع الفلسطينيين للاعتقاد بأن "إسرائيل" لا يمكن هزيمتها ولا حتى مواجهتها أو مقاومتها، وهو ما يُعرّف بكَيّ الوعي، وقد استطاعت الأيديولوجية الصهيونية، التي ما زالت تحكم "إسرائيل"، التأثير على القرار الفلسطيني في مواضيع مهمة، لعل أبرزها: الهدف الأساسي الذي قامت على أساسه منظمة التحرير الفلسطينية، وهو تحرير فلسطين، حيث تنازلت عنه المنظمة، ومن ثم جرى تغيير الهدف إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي تنازلت عنه أيضاً بعض قيادات المنظمة والسلطة. أما فيما يتعلق باستراتيجية الكفاح المسلح أو أيّ شكل آخر من أشكال المقاومة، فإن القيادة الفلسطينية ما زالت تصر على أسلوب وحيد هو التفاوض، وتعدّ ضبط الأمن، بمعنى حماية "إسرائيل" من هجمات الفلسطينيين، بين أهم إنجازاتها، جاهدةً منع حدوث أية انتفاضة جديدة.

تسعى "إسرائيل" في قطاع غزة إلى تحقيق هدف مختلف وأقل اتساعاً، هو إرغام حركة حماس على الاعتراف بها. تجدر الإشارة هنا، إلى أن "إسرائيل" منذ ولاية رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين، الذي وضع في عهده إتفاق أوسلو، لم تكن تنوي السماح للفلسطينيين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة في إطار أيّ تسوية سياسية؛ حيث قال رابين أمام الكنيست قبل اغتياله بشهر تقريباً بأنه يرى الحل الدائم في إطار "دولة إسرائيل" التي تتضمن معظم الأرض التي كانت تحت الحكم البريطاني، وإلى جانبها "Palestinian entity" أي كيان فلسطيني تابع وليس دولة فلسطينية مستقلة.

عمدت "إسرائيل" إلى استخدام جملة أدوات للتأثير على القرار الفلسطيني، ومن أبرزها: الاستخدام المباشر للقوة العسكرية. فعندما فشلت مفاوضات كامب ديفيد

على اتفاقات الحل النهائي في سنة 2000 بسبب التعنت الإسرائيلي، واندلعت انتفاضة الأقصى، قامت "إسرائيل" باجتياح الضفة الغربية، واحتلت من جديد ما كانت انسحبت منه سابقاً بالإضافة إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة. فقد سقط خلال انتفاضة الأقصى (2000-2005) حوالي 4,242 شهيداً<sup>14</sup>، وبلغ عدد المنازل التي دمرت بشكل كلي وجزئي 71,470 منزلاً، وعدد مؤسسات التربية والتعليم التي تعرضت للقصف 316 مدرسة ومديرية ومكاتب تربية وتعليم وجامعة، كما تم تحويل 43 مدرسة إلى تكتلات عسكرية. وقام الإسرائيليون باقتلاع وتدمير 1.355 مليون شجرة. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد خسر منذ اندلاع الانتفاضة وحتى 2005/9/29 نحو 15.6 مليار دولار<sup>15</sup>.

أما حين رفضت حماس شروط اللجنة الرباعية، فقد صعد الجيش الإسرائيلي من عدوانه على غزة أيضاً بشكل غير مسبوق، فشنَّ هجوماً واسعاً عليها في الفترة 2008/12/27-2009/1/18، تحت اسم "الرصاص المصبوب" Cast Lead، ولمدة 22 يوماً، وأسفر عن سقوط 1,334 شهيداً، وبلغ عدد الجرحى 5,450، نصفهم من الأطفال<sup>16</sup>. وقد تكبد قطاع غزة خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة هذا العدوان<sup>17</sup>، وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار<sup>18</sup>. وأظهر تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تدمير العدوان 4,100 مسكن

<sup>14</sup> مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

[http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds\\_viol\\_12-2005.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2005.html)

<sup>15</sup> انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، في:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-9-2005.html>

<sup>16</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشهداء والجرحى في قطاع غزة، 2009/1/28، انظر:

<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1411&mid=12059>

<sup>17</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر:

[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_pcbs/PressRelease/gaza\\_1osts.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_1osts.pdf)

<sup>18</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية، 2009/1/28، انظر:

<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1412&mid=12059>

بشكل كامل، وكذلك دمرت مقرات للحكومة والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى 17 ألف مسكن آخر دمرت بشكل جزئي<sup>19</sup>.

وبالإضافة إلى استخدام القوة، جرى استغلال بؤس الوضع الاقتصادي المزري، الذي سبقت الإشارة إليه، حيث جعلت "إسرائيل" الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لها، وعاجزاً عن إعالة نفسه، وهو يعتمد على الدول المانحة التي تربط المساعدات باستمرار المفاوضات العنيفة وإبقاء المسار السياسي حياً شكلياً، وفي الوقت ذاته، دفع الفلسطينيين لتقديم مزيد من التنازلات لـ "إسرائيل" بدعوى "دفع عملية السلام قُدماً"<sup>20</sup>.

واستمر استخدام "إسرائيل" للقوة العسكرية على قطاع غزة، وكان من أبرزه العدوان الذي شنته في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 تحت اسم "عامود السحاب" حيث سقط 191 شهيد، و1,492 جريح بحسب تقرير وزارة الصحة<sup>21</sup>. وبحسب وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة فقد تمّ تدمير 200 وحدة سكنية بشكل كامل، بالإضافة إلى ثمانية آلاف وحدة تعرضت لأضرار جزئية. وقدرت الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة الأضرار المباشرة وغير المباشرة بأكثر من 1.2 مليار دولار<sup>22</sup>.

وإذا ما أحصينا عدد الشهداء الفلسطينيين خلال الفترة 1994-2011 فسنجد أن القوة العسكرية الإسرائيلية قد حصدت ثمانية آلاف شهيد، كما يوضح الجدول التالي:

<sup>19</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر:

[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_pcbs/PressRelease/gaza\\_losts.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf)؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية، 2009/1/28، انظر: <http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1412&mid=12059>

<sup>20</sup> حول الفكرة نفسها، انظر مداخلة أحمد خليفة في هذا الكتاب، ص 133.

<sup>21</sup> السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة، 2012/12/3، انظر: [http://www.moh.gov.ps/portal/index.php?option=com\\_content&view=article&id=7243:191---1492-----&catid=34:2011-06-02-06-27-00&Itemid=92](http://www.moh.gov.ps/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=7243:191---1492-----&catid=34:2011-06-02-06-27-00&Itemid=92)

<sup>22</sup> السفير، 2012/12/3، انظر: <http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2322&ChannelId=557> 84&ArticleId=226&Author=%D8%B6%D9%8A%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AD%D9%84%D9%88%D8%AA

### جدول رقم 4: عدد الشهداء الفلسطينيين خلال الفترة 1994-2011<sup>23</sup>

السنة	2000/9/28-1994	انتفاضة الأقصى *2005/12/31-2000/9/29	2006	2007	2008	2009	2010	2011	المجموع
الشهداء	347	4,242	692	412	910	1,181	98	118	8,000

\* وحسب إحصائية أعدتها جريدة هآرتس، فقد استشهد في السنوات الخمس للانتفاضة 3,333 فلسطينياً، بينهم 425 فلسطينياً استشهدوا في السنة الخامسة للانتفاضة. وتشير الإحصاءات الفلسطينية الرسمية إلى استشهاد 286 فلسطينياً خلال سنة 2005.

وقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية باعتقال عشرات الآلاف من الفلسطينيين على مدى السنوات الماضية. ويوضح الجدول التالي عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية في نهاية كل سنة في الفترة 2005-2011.

### جدول رقم 5: عدد الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال 2005-2011<sup>24</sup>

2011/12/31	2010/12/31	2009/12/31	2008/12/31	2007/12/31	2006/12/31	2005/12/31	
4,315	7,000	7,500	9,000	11,500	11,000	9,200	المعتقلون

## ثالثاً: إمكانية نحيده التأثير الإسرائيلي في القرار الفلسطيني:

يبدو واضحاً أن تقديم مقترحات بشأن إمكانية نحيده التأثير الإسرائيلي على القرار الفلسطيني تقترب بفهم طبيعة هذا التأثير من جهة، ومجالاته وحجمه من جهة أخرى. فالحديث عن المشهد الإسرائيلي - الفلسطيني لا يتلخص في طرف أول محتل وطرف ثانٍ واقع تحت الاحتلال فحسب، بل أيضاً في أن الطرف الأول المحتل يسعى لإلغاء وجود الطرف الثاني، بالمعنى الحرفي والشامل للكلمة. ولعل الأخطر أن ذلك يتم تحت دعاوى وادعاءات دينية توراتية. ومن هنا، فإن هذا المشهد لا يشبه في تفاصيله النفوذ الأمريكي

<sup>23</sup> يوضح الجدول عدد الشهداء خلال الفترة 2000/9/28-1994 بحسب إحصائية مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسليم والتي تعطي عادة أرقام أقل من تلك التي تعطيها الأرقام الفلسطينية. انظر: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسليم، عدد القتلى في الانتفاضة الأولى، معطيات وإحصائيات، 2010/5/9، في:

[http://www.btselem.org/arabic/statistics/first\\_intifada\\_tables](http://www.btselem.org/arabic/statistics/first_intifada_tables)

أما بالنسبة لعدد الشهداء خلال انتفاضة الأقصى، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، في:

[http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds\\_viol\\_12-2005.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2005.html)

أما خلال السنوات 2006-2011، انظر سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت لتلك السنوات.

<sup>24</sup> هذا الجدول مستخلص من سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للسنوات 2005-2011، الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

وتأثيره في صناعة القرار في بعض دول العالم، ومنها الدول العربية على سبيل المثال، أو حتى النفوذ الروسي وتأثيره في صناعة القرار في بعض الجمهوريات التي كانت منضوية تحت مظلة الاتحاد السوفييتي سابقاً. ففي الحالة الفلسطينية، يدور الحديث عن شعب يتعرض لعملية نفي وإلغاء، من قبل المحتل الإسرائيلي الذي يستخدم لتحقيق ذلك كافة أشكال أدوات القهر والإكراه، ومختلف أدوات الضغط على القرار السياسي الفلسطيني؛ القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وتأسيساً عليه، فإن الحديث عن تحييد التأثير الإسرائيلي في القرار الفلسطيني يعني بوضوح الحديث عن إنهاء الاحتلال، أي النضال الفعّال وبكافة الوسائل من أجل نيل الحقوق الفلسطينية والاستجابة الكفوءة لتحديات الخارج والداخل على حدّ سواء. لكن الذي يبدو أن قولنا هذا من قبيل الأمان، فقد كشفت التظاهرات التي اجتاحت الضفة الغربية في أوائل أيلول/ سبتمبر 2012، عن أن السلطة الفلسطينية تتمسك بدبلوماسية عاجزة عن إنهاء الاحتلال ولا تجهد نفسها حتى لإقرار سياسة اقتصادية داخلية تقدر عليها، من نوع تقليل الفروق الاقتصادية بين فئات الموظفين والمجتمع، كذلك وقف "مظاهر الفساد والهدر" في أجهزة السلطة، واستنهاض طاقات الأمة لمواجهة التحديات الخارجية وتغيير الواقع الفلسطيني الراهن.

نختم بالقول: لعل حالة الانتفاضات والتغيير التي يشهدها العالم العربي تعطي أملاً بإمكان حدوث تغيير إيجابي حقيقي في الوسط الفلسطيني. غير أن المدخل الحقيقي لمشروع وطني جاد، هو إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني، تحت مظلة فلسطينية واحدة تسع الجميع، وتستفيد من طاقات الجميع، وبناء على ميثاق وطني جامع، وعلى برنامج سياسي متوافق مع الثوابت، تنفذه قيادة وطنية منتخبة، تلتزم بأولويات العمل الوطني، بعيداً عن الضغوط والحسابات الخارجية<sup>25</sup>. إن من الضروري أن يستعيد الداخل والخارج الفلسطيني دوره في مشروع وطني واحد فاعل، وتستعيد منظمة التحرير دورها الذي تضاعف مع الزمن ليصبح وكأنه دائرة من دوائر السلطة الفلسطينية وأداة من أدواتها؛ وبحيث تعود السلطة إلى حجمها كأحد أدوات العمل الوطني الذي توجهه المنظمة بعد إعادة بنائها وإصلاح مؤسساتها. وبغير ذلك سيبقى المأزق الفلسطيني على حاله، وإن قُدمت بعض الإجراءات والمسكنات من هنا وهناك، فإنها حلول مؤقتة تعمل على ترحيل الانفجار؛ إذ يبدو من خلال قراءة الواقع بأن "الربيع الفلسطيني" لم يعد بعيداً.

<sup>25</sup> محسن محمد صالح، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، موقع الجزيرة.نت، 2012/9/24.

## مداخلة حول التأثير الإسرائيلي على صناعة القرار الفلسطيني

أ. أحمد خليفة\*

إن التأثير الإسرائيلي على الوضع الفلسطيني واضح وعناصره واضحة في كل ما يتصل بحياة الفلسطينيين، وسياساتهم، وقراراتهم، ومصيرهم ومستقبلهم، والوسائل الإسرائيلية المتبعة في ذلك واضحة أيضاً.

لكن هناك مشكلة في القرار الفلسطيني. فما هو هذا القرار؟ وما معنى التأثير الإسرائيلي على القرار؟ وأي نوع من القرارات هو؟ هناك قرارات سياسية، واستراتيجية، وقرارات متعلقة بالهدف...، ولكن هل هناك قرار فلسطيني موحد؟ وإن كان هناك قرار موحد، فمن يأخذ هذا القرار؟ هل "إسرائيل" تريد أن تؤثر على القرار الفلسطيني الموحد؟ أم على أكثر من شكل من أشكال القرارات؟

في الحقيقة، عند التفكير في هذه الأسئلة، نجد أنه لا يوجد قرار فلسطيني موحد، ولا يوجد جهة تمثل كل الشعب الفلسطيني تتخذ هذا القرار. أصبح هناك أكثر من جهة تتخذ قرارات سياسية ومهمة. هناك جهتان في قلب صناعة القرار: حماس والسلطة (لا يجب التماهي بين فتح والسلطة، هناك فرق بينهما).

كما قال عالم الاجتماع الفلسطيني المرموق جميل هلال: "في الحقل الفلسطيني الآن يوجد قوتان هناك حماس وفتح، ولا يوجد هناك مؤسسات يمكن اعتبارها شرعية أو مرجعية أو محط ثقة، التي هي تتخذ القرار".

السلطة تتخذ القرار عبر زمرة موجودة في قيادتها (محمود عباس وعبد ربه...). وما يسمى المؤسسة الفلسطينية الرسمية التي تقول إنها صاحبة القرار؛ تكون أحياناً اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير أو القيادة الفلسطينية أو المجلس الثوري في فتح، أو المجلس المركزي للمنظمة، أو لجنة متابعة المبادرة العربية التابعة للجامعة العربية من أجل أن تصادق على القرار.

\* باحث وخبير في الشؤون العربية في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت ومستشار تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية التي تصدر عن المؤسسة بالعربية.



من جهة أخرى، عند النظر في الحركة الصهيونية، نجد أسئلة موازية أيضاً. هل هناك قرار إسرائيلي؟ هل هناك إجماع أم قرار إسرائيلي موحد؟ من يأخذه وكيف تكون الآلية؟ الإجابة على الأسئلة السابقة لها صلة بالموضوع المطلوب مني التعامل معه (التأثير الإسرائيلي على ما يسمى القرار الفلسطيني)؛ وهنا أضيف: تأثير على ماذا؟ ومن؟ ولأية غاية أو هدف؟ الوسائل التي بيد الصهيونية والمتاحة لها لتؤثر على القرار الفلسطيني أين استخدمتها؟ ومتى؟ وما مدى نجاحها أو فشلها في التأثير الفعلي؟ وهنا أنا لا أتحدث فقط عن السنوات الأخيرة (منذ اتفاقية أوسلو) ووجود القيادة والسلطة الفلسطينية تحت الاحتلال في قبضة "إسرائيل".

هناك عدة نقاط أود توضيحها:

**أولاً:** الحركة الصهيونية لديها قرار؛ وهو إقامة دولة يهودية على كامل أرض فلسطين التي كانت تحت الاحتلال البريطاني. كان الصهاينة قد قدموا من قبل مشاريع تغطي مساحات أوسع من فلسطين الانتدابية (فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky مثلاً، وحتى الحركة العمالية، كانوا يعدون شرق الأردن جزءاً من أرض "إسرائيل").

إذاً كان القرار إقامة دولة يهودية في "أرض إسرائيل"، وكان جزء منها في لبنان وسورية والأردن. وبرأيي أن هذا القرار تمّ اتخاذه، وما زال العمل عليه مستمراً. فالمشروع الصهيوني لم يكتمل من وجهة نظر الحركة الصهيونية و"إسرائيل".

في الوضع الراهن حيث يسيطر اليمين على الحكم في "إسرائيل" هناك نوع من التسارع والشراسة في محاولة استكمال المشروع الصهيوني. لكن من الناحية العملية، فالحكومات التي سبقت حكومة اليمين (وهي حكومات حزب العمل وحكومات الوحدة الوطنية)، كانت أيضاً مستمرة في محاولة استكمال المشروع الصهيوني.

**ثانياً:** يمنعون قيام دولة فلسطين؛ هناك وهم ساد في فترة من الفترات أن "إسرائيل" وافقت على إقامة دولة فلسطينية، بمن في ذلك إسحق رابين، وأنه لولا اغتياله لكان رأينا دولة فلسطينية. رابين في خطاب له بالكنيست في 1995/10/5، قبل شهر من اغتياله، طلب من الكنيست الموافقة والتصديق على اتفاقية أوسلو. فيقول: "نريد الوصول إلى حل دائم مع الفلسطينيين، لننهي الصراع الدموي بيننا. ونحن نرى الحل الدائم في دولة إسرائيل التي تتضمن معظم مساحة أرض إسرائيل، التي كانت تحت الحكم البريطاني

وإلى جانبها كيان فلسطيني، والذي سيكون بيتاً لمعظم الفلسطينيين. ونحن نريدها أن تكون كياناً أقل من دولة“. إذاً هو لم يوافق على دولة فلسطينية كاملة السيادة، ومع ذلك يروونه بطلاً للسلام في أدبيات معينة.

### الخطوات التكتيكية التي تلجأ إليها "إسرائيل" لتغطي سعيها لانجاز مشروعها:

هناك رسالة غير منشورة من ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion لابن عمه سنة 1937، عندما أوصت لجنة بيل Peel بتقسيم فلسطين. القيادة الصهيونية وعلى رأسها بن جوريون وافقت على مشروع اللجنة، ولكن حصل نقاش كبير جداً. وكان ابنه ضد التقسيم فكتب بن جوريون رسالة يقول فيها لابنه: "نحن في النهاية يجب أن نوافق، لأن حصولنا على دولة يمكننا من إحضار مهاجرين، وأن يكون لدينا اقتصاد وجيش، ويمكن أن يهيئ لنا القوة لنستوطن في كل أنحاء فلسطين". وهناك جملة محذوفة في الترجمة الإنجليزية لرسائل بن جوريون يقول فيها: "يجب أن نطرد عرباً ونأخذ [يهوداً] مكانهم". وكنت قد قمت بترجمة هذه الرسائل مؤخراً للأستاذ وليد الخالدي. وقد كتب بن جوريون في وقت لاحق في يومياته: "هجرة العرب أهم انجاز تحقق في كل تاريخنا، حتى في فترة الهيكل الأول والثاني لم نحقق مثل هذا الانجاز؛ أن نحصل على مساحة مليون وربع دونم متتابعة، سهلية وخالية من السكان عرب". ويضيف بن جوريون رداً على الاعتراضات على تهجير الفلسطينيين، فيقول: "علينا قبل كل شيء أن نتحرر من وهم التفكير والإرادة والاعتقاد المسبق أن هذا التهجير غير ممكن. أرى صعوبة أن تقتلع إنجلترا [التي تحتل فلسطين] مئة ألف عربي، لكن نحن يجب أن نبقي متقنعين بذلك، ونصر عليه، ونزيل افتراض أنه غير ممكن".

أنا أذكر هذه الجمل لأرى ماذا تفعل السلطة الفلسطينية عندما تتحدث عن موازين القوى. ما أريد أن أقوله أن "إسرائيل" ماضية في مشروعها الصهيوني وأدواتها معروفة (استيطان، مصادرة أراضي، سيطرة على المياه، هدم منازل، السيطرة الاقتصادية).

إن العنوان الجامع للسياسة الإسرائيلية هو استمرار السيطرة على الضفة الغربية، ريثما تتوفر الظروف من أجل إحداث تهجير للفلسطينيين منها. إن هناك أناساً يقولون إن تهجير الفلسطينيين أمر مستحيل حالياً، ولكن لا يجب أن نستبعد ذلك من تفكيرنا.

هناك هجرة بقوة ناعمة تحدث منذ احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967، حيث ظهرت مؤخراً أرقام موثقة؛ تشير إلى أن هناك 250 ألف فلسطيني

هُجَّروا، منهم مئة ألف سحبت الإقامة الدائمة منهم بحيث لا يستطيعون العودة إلى الضفة الغربية في فلسطين. وبمعنى آخر من يَغِب ثلاث سنوات (يمكن تمديدتها ثلاث سنوات أخرى) ولا يأتي خلالها، يسحب الإسرائيليون منه الإقامة، ليس فقط في القدس، ولكن في الضفة الغربية أيضاً. وبشكل عام، فالإقامة الدائمة في الضفة لا تحصل عليها إلا بإذن إسرائيلي، والسلطة لا تستطيع أن تعطيها.

أما من يقول من مكاسب أو سلو إدخال 200 ألف أو 500 ألف فلسطيني، فإن الرقم بحاجة إلى إثبات.

إن "إسرائيل" تعمل على تهجير الفلسطينيين. ومن يقل إن التهجير مستحيل فهو مخطئ. إن نتناهاه في جامعة بار إيلان في ندوة للطلاب نشرتها صحيفة جيروساليم بوست، انتقد الحكومة الإسرائيلية (عندما كان وزيراً للخارجية وليس رئيساً للحكومة) لأن الفرصة لم تكتمل لطرد العرب على نطاق واسع.

المشروع الصهيوني يتجه لتحقيق ماذا؟ ولأي هدف؟ إنه باختصار يريد أن "يكوي الوعي الفلسطيني". هذا تعبير من رئيس الأركان موشيه يعلون، بمعنى أن الفلسطينيين يجب أن يدركوا أنه من المستحيل أن يهزموا "إسرائيل"، ولا يمكن أن يقاوموا احتلالها، ولا يمكنهم مقاومة مشاريعها.

إن الحركة الصهيونية ما زالت تحكم "إسرائيل"، وما قيل عما يُسمى "بوست زيونيزم" أو ما بعد الصهيونية، أو أن هناك صهيونيين جداً أو أن هناك جهات إسرائيلية فاعلة مستعدة للتخلي عن جوهر الفكرة الصهيونية أو أي من أسسها هو وهم، ودعاة هذا الطرح هم أقلية ضئيلة غير مؤثرة.

إن من أبرز مجالات التأثير الإسرائيلي على القرار الفلسطيني هو تمكُّنها من نزع تنازلات هائلة وخفض مطالب وأهداف الطرف الرسمي الفلسطيني، فقد أعلنت منظمة التحرير أولاً، أن هدفها هو تحرير كل فلسطين ثم تنازلت عنه. ثم أعلنت أن الهدف هو إقامة دولة فلسطينية على قطاع غزة والضفة وتبادل أراضي وعودة اللاجئين.

"إسرائيل" نجحت من خلال اتفاق أوسلو في تغيير القرار الفلسطيني المستند إلى الميثاق الوطني الفلسطيني. فقامت قيادة المنظمة بإلغاء جوهر الميثاق الوطني. وضاعت المرجعية لحساب قرارات الأمم المتحدة، على الرغم أن القيادة فلسطينية تزعم لنفسها أن لها حق أخذ القرار والتفاوض!

واستطاع الإسرائيليون دفع قيادة منظمة التحرير لوقف المقاومة المسلحة والكفاح المسلح.

هناك تصريحات لأبي مازن بعد سنوات من فشل المفاوضات يؤكد فيها على أن الخيار الوحيد هو "المفاوضات ثم المفاوضات"! وفي رسالة له يقول "الخيارات كلها مطروحة لإحلّ السلطة أو سحب الاعتراف بإسرائيل". وأضاف "مادمت رئيساً للسلطة الفلسطينية فلن أسمح باندلاع انتفاضة جديدة مهما كان شكلها؛ أما الذين يتحدثون عن المقاومة والانتفاضات المسلحة، فليفعلوا ذلك بعيداً عن الشعب الفلسطيني". أما عن انجازه الأساسي فقال: "إنجازي الأساسي: لدي شيء واحد وهو الأمن". وأضاف: "بعد إخفاق انتفاضتين سابقتين، أصبح ما من أحد يرغب في رؤية المزيد من المواجهات الدائمة مع إسرائيل".

وقد وصف عباس وقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل" بأنه "كلام فارغ"؛ وقال: "لدينا أمن وهذا لمصلحتنا والتنسيق الأمني ليس لطرف واحد، ولكن أيضاً للأرض الفلسطينية، ونحن حريصون على التنسيق الأمني، لأننا نريد أمن المواطن، وبالتالي فإن ما يقال في هذا الشأن هو مزایدات رخيصة". ما هو هذا التنسيق الأمني؛ إنه باختصار اعتقال المقاومين، مصادرتهم الأسلحة، زجهم في السجون ومنع إصدار أي منشورات!

نجح التأثير الإسرائيلي في تغيير الهدف وفي تغيير الاستراتيجية الفلسطينية. ولكن لا أقول أنه أضعف أو يأس الشعب الفلسطيني في الضفة، لأن الجميع في الضفة ليس راضٍ عن الوضع السياسي هناك.

أما فيما يتعلق بغزة فالهدف مختلف وأقل اتساعاً. لكن يحاولون إرغام حماس على القبول بالشروط الرباعية: الاعتراف بإسرائيل، نبذ العنف، توقف الكفاح المسلح، والاعتراف بأوسلو.

ومن جهة أخرى، فإن أبرز الأدوات والوسائل الإسرائيلية المستخدمة من أجل التأثير على القرار الفلسطيني تتلخص في:

أولاً: استخدام القوة العارية: فـ"إسرائيل" دولة احتلال؛ فمثلاً عندما لم يعجبهم قرار أبو عمار، عندما رفض أن يوقع اتفاقية كامب ديفيد، اجتاحت الضفة الغربية

واحتلتها. وعندما لم تقبل حماس أن تعترف بـ"إسرائيل" ولا أن تستجيب لشروط الرباعية، حاصرت قطاع غزة وحاولت اجتياحه وتدميره.

**ثانياً: الاقتصاد:** الوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع مرعب نتيجة الضغط الإسرائيلي. إن اتفاقيات أوسلو وخاصةً الاتفاقيات الاقتصادية المعروفة باسم بروتوكول باريس سنة 1994 جعلت الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي. لم يعد الاقتصاد الفلسطيني إنتاجياً؛ ولا يوجد صناعة ولا زراعة، والعمالة تشتغل في "إسرائيل" لتحصل على قوتها اليومي، و"إسرائيل" تتحكم في جباية الضرائب. لقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني عاجزاً عن معالجة نفسه؛ والضرائب لا توفر إلا جزءاً قليلاً من ميزانيته، ويعتمد على الدول المانحة والضرائب التي تجبها "إسرائيل" كجمارك وتحولها لها. وبالتالي، فإن السلطة الفلسطينية واقعة بشكل واسع تحت الهيمنة الإسرائيلية، وإن تحرير القرار الوطني الفلسطيني يستدعي إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ومشاركة كافة القوى الوطنية في الداخل والخارج.